

التحليل المالي
(نظرة محاسبية)
د. محمد السهلي

الفصل التاسع

تحليل الربحية

١- مقدمة

- التحليل المالي للقوائم المالية التاريخية لا يعد هدفا في حد ذاته رغم انه يفيد في تقييم الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة الا انه مجرد خطوة مهمة في عملية متكاملة ترمي الى تحديد قيمة المنشأة.
- وتحدد قيمة المنشأة اساسا على القيم المستقبلية للأرباح أو أية قيم مرتبطة بها كالتدفقات النقدية والتوزيعات.
- يعتبر تحليل الربحية الركيزة الأساسية لتقدير القيمة المتوقعة للأرباح أو اية مقاييس مشتقة من الأرباح.
- يقصد بالربحية في هذا الفصل:
 ١. معدل العائد على حقوق الملاك
 ٢. ربحية السهم.

٢- مفهوم الربح الإقتصادي وأثره على التحليل المالي

١-٢ مفهوم الربح ورأس المال المستثمر:

- الربح من الناحية الإقتصادية هو صافي الزيادة في رأس المال المستثمر أو في صافي الأصول وهو ما يعرف بالربح الشامل.
- وفقا لهذا المفهوم فإن كل زيادة في رأس المال المستثمر سواء كان مصدرها زيادة في الإيرادات على المصروفات، أو زيادة في القيمة الرأسمالية لأصول المنشأة بسبب ارتفاع الأسعار تدخل في صافي الربح حتى ولو كانت تلك الزيادات غير محققة.

- أي أن مصادر الربح وفقاً لهذا المفهوم تشمل كل تغيير في صافي الأصول لا يكون مصدره عمليات المنشأة مع أصحاب رأس المال سواء الناتجة عن الإستثمارات الإضافية أو التوزيعات، بناءً على ذلك يتحقق مايلي:
 - تعد الزيادة في صافي الأصول الناتجة عن زيادة رأس المال استثمارات إضافية من الملاك.
 - تعد التوزيعات النقدية على أصحاب رأس المال استهلاكاً للأرباح.
 - تعد الأرباح المحققة التي لا يتم توزيعها على المستثمرين زيادة صافية في حقوق أصحاب رأس المال يعاد استثمارها في عمليات المنشأة.

- الإقتصاديون ينظرون عادة الى رأس المال إما
 - من منظور واسع ليشمل الأموال المقرضة الى جانب رأس المال المملوك.
 - أو ينظرون له من منظور ضيق ليشمل رأس المال المملوك فقط
- والنظرة الى رأس المال المستثمر تحدد العائد على النحو التالي:
 - العائد على المال المستثمر من القروض طويلة الأجل هو صافي الربح والفوائد (بفرض عدم وجود ضريبة).
 - العائد على رأس المال المملوك يتمثل في صافي الربح.

٢-٢ مفهوم الحفاظ على رأس المال:

- مفهوم الحفاظ على رأس المال ترتب عليه التخلي عن فكرة الربح الشامل.
- هذا يعني أن الربح الإقتصادي هو ذلك الربح المتبقي بعد الحفاظ على القوة الكسبية لرأس المال المستثمر.
- فإذا كان رأس المال يتآكل او يتناقص نتيجة الإستخدام في العملية الإقتصادية للمنشأة، فإنه يجب قياس الربح بعد استبعاد التكاليف الآزمة للحفاظ على رأس المال لينتج نفس القدر من الدخل الذي ينتجه عادة.

- مفهوم الحفاظ على رأس المال بهذا الشكل هو أمر منطقي من الوجهة الإقتصادية النظرية ولكنه غير قابل للتطبيق بنفس المضمون من الوجهة المحاسبية العملية، فحاسبة من هذا النوع سوف يترتب عليها أعباء محاسبية كبيرة، ويدخل التقدير الشخصي في جوانب عديدة ← يفتقر الى السند الموضوعي ومن ثم فهو غير قابل للتحقق.
- حاول المحاسبين تقديم قياسات محاسبية مستقاة من هذا المفهوم في نهاية القرن السابق لكن هذه القياسات لم ترقى للمستوى النظري المطلوب، كما انها لم تقدم حولا عملية كاملة لمشاكل التضخم التي يترتب عليها انخفاض القوة الكسبية لرأس المال ومن ثم عاد المحاسبون الى القياس التقليدي للربح والأصول.

- يمكن للمحلل المالي تقدير أثر التضخم على البيانات المحاسبية المستخلصة من القوائم من خلال ملاحظته لمستويات الأسعار السائدة، وبالتالي يمكنه أن يقدر القيمة الحقيقية للأصول العينية التي تملكها المنشأة، كما يمكنه أن يقدر مدى الزيادة في الدخل الناتجة عن ارتفاع الأسعار.
- الى جانب ان المحاسبين يقومون بتكوين الإحتياطيات الآزمة لدعم المركز المالي بالإضافة الى عدم توزيع الأرباح الرأسمالية وتجنيد المبالغ اللازمة من الأرباح العادية وإعادة استثمارها في التوسعات والإحلال.

٢- الربح المحاسبي

- المفهوم المحاسبي للربح ينطلق من آليات القياس بعكس المفهوم الإقتصادي الذي ينطلق من نظرية اقتصادية تعتمد على جملة من المسلمات والبدهييات الإقتصادية العامة.
- تغير مستويات الأسعار والتطورات التكنولوجية هي التي تجعل المفهومين مختلفين.
- يعتمد المفهوم المحاسبي على مجموعة من الأسس والمبادئ المحاسبية الرئيسية التي تحكم عملية قياس الربح. تشمل هذه الأسس والمبادئ:
 - ١- الإستحقاق المحاسبي
 - ٢- التحقق
 - ٣- المقابلة

٢-١ أساس الإستحقاق:

- يقصد بالإستحقاق أن المحاسبة تعتمد على استحقاق الإيرادات والمصروفات عند قياس الدخل بصرف النظر عن التسويات النقدية لها.
- يختلف مفهوم الإستحقاق عن المفهوم النقدي في أن جانبا من الإيرادات والمصروفات وبالتالي صافي الربح قد لا يكون صاحبه تياراً نقدياً موازياً للتيار السلعي أو الخدمي.

- غالبا ينتقد الربح المحاسبي من هذا المنظور
لأنه لا يقدم مقياسا مباشرا للتدفقات النقدية، ومن ناحية اخرى جودة أرباح الإستحقاق تصبح محل شك من جانب المحللين الماليين لأن الإستحقاق مقياس مرن يسمح بكثير من التقديرات الشخصية والتحفظ في قياس الدخل.
بعكس الأساس النقدي الذي يعد مقياس صلبا غير مرن ولا يسمح باجتهادات كبيرة عند قياس الربح.
- اذا تم تخفيض درجة التقدير الشخصي في قياس الربح باستخدام اساس الإستحقاق فإن أرباح الإستحقاق تظل المقياس الملائم لأداء المنشأة الذي ينقل معلومات جيدة تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٢-٢ التحقق:

المبدأ الذي يجعل من المفهوم المحاسبي مختلفا بدرجة كبيرة عن المفهوم الإقتصادي هو مبدأ التحقق.

- الربح الشامل من المنظور الإقتصادي، او الربح في ظل مفهوم حماية رأس المال يعتمد كثيرا على عمليات غير محققة.
- يتطلب الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال النقدي تقدير القيم الجارية للأصول العينية وهو أمر صعب خصوصا في ظل عدم وجود اسواق حاضرة للأصول المستعملة. فارتفاع قيم الأصول يكون دون وجود دليل موضوعي على ذلك، فبالتالي مبدأ التحقق يكون انتفى.

- تلتزم المحاسبة بمبدأ التحقق في تسجيل كافة العمليات وعلى الأخص عمليات الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- اذن الربح المحاسبي يمثل جملة الحقائق التي تمت خلال الفترة المالية بصرف النظر عن القيم الجارية ومستويات الأسعار في نهاية السنة، وبصرف النظر عن القيمة الإقتصادية لرأس المال.
- تلجأ المحاسبة للحفاظ على رأس المال الى بعض التدابير غير المباشرة مثل الإحتياطات والمخصصات وغيرها.

٣-٣ المقابلة:

المفهوم المحاسبي المستخدم في قياس الدخل هو مفهوم المقابلة. بعد الإقرار بالإيرادات والمصروفات التي تخص فترة محاسبية معينة تجري عملية مقابلة بين الإيرادات والمصروفات.

يعتمد هذا المفهوم على الآتي:

١- تحديد ماهي الإيرادات التي تخص فترة مالية معينة. ويستعين المحاسب بأساس الإستحقاق ومبدأ التحقق في تعيين الإيرادات التي تخص الفترة.

٢- بعد ذلك يقوم المحاسب بتحديد المصروفات التي تخص تلك الإيرادات، وإذا لم يتمكن من ربط بعض المصروفات بالإيرادات المحققة فإنه يربط المصروفات بالفترة الزمنية على أساس مبدأ الإستحقاق.

٣- وفقاً لذلك تجري مقابلة بين الإيرادات وتكاليف تلك الإيرادات والمصروفات الدورية التي تخص الفترة لينتج ما يعرف بأرباح الإستحقاق.

- الربح المحاسبي الذي نهتم به في تحليل الربحية هو الربح الذي تعرضة قائمة الدخل وفقاً للنموذج المحاسبي، بصرف النظر عن الربح الحقيقي وفقاً للمفهوم الإقتصادي.

٤- المقاييس والمؤشرات المالية للربحية

يمكن الوقوف على ربحية المنشأة من خلال الآتي:

١- معدل العائد على حقوق الملكية.

٢- ربحية السهم.

- يعد معدل العائد على حقوق الملكية أحد المؤشرات المالية التي تحسب من القوائم المالية المنشورة للشركة.
- أما ربحية السهم فهو أحد القياسات المحاسبية التي يتم قياسها من خلال المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٤-١ معدل العائد على حق الملكية:

- يحسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح على حقوق الملكية.
- ويعد صافي الربح رقما منتجا من قائمة الدخل، وتعد حقوق الملكية رقما منتجا من قائمة المركز المالي. وعليه فإن العائد على حقوق الملكية يربط قائمة المركز المالي بقائمة الدخل.

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ع م)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- بعض المعالجات المحاسبية الحديثة تعالج نتائج بعض العمليات غير المحققة من خلال قائمة المركز المالي مثل العمليات التالية:
 - المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن ارتفاع القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
 - المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة لأرصدة النقدية والحسابات المقومة بعملات أجنبية.
- معالجة هذه المكاسب أو الخسائر غير المحققة من خلال حقوق الملكية بقائمة المركز المالي بدلاً من قائمة الدخل سوف يترتب عليها نتائج عكسية من حيث اثرها على مؤشر العائد على حقوق الملكية.

ارجعي مثال (٩-١) صفحة ٣٢٦

المعالجة المحاسبية ادت الى نتائج مغايرة في كلا الحالتين، وعليه نصل الى مايلي:

- تؤدي معالجة المكاسب غير المحققة من خلال قائمة المركز المالي الى تخفيض معدل العائد، بينما تؤدي معالجتها من خلال قائمة الدخل الى ارتفاع معدل العائد.
- تؤدي معالجة الخسائر غير المحققة من خلال قائمة المركز المالي الى ارتفاع معدل العائد، بينما تؤدي معالجتها من خلال قائمة الدخل الى انخفاض معدل العائد.

٤-٢ ربحية السهم

- يعبر هذا المؤشر عن نصيب السهم من الأرباح المحققة عن الفترة المنقضية من النشاط التي يغطيها التقرير.
- أهم استخدامات ربح السهم:

١- يعتبر القيمة المحاسبية الرئيسية التي تستخدم في تقييم سعر سهم الشركة التي تتداول اسهمها في السوق المالي.

٢- ربح السهم يستخدم من جانب المستثمر لمقارنة الشركات التي يمكن الإستثمار فيها عن طريق حساب نسبة الربح الى سعر السهم، أو نسبة سعر السهم الى الربح.

تفرق المعايير المحاسبية بين نوعين من ربحية السهم هما:

١. الربحية الرئيسية (الأساسية)
٢. الربحية المخفضة (مخفضة)

٤-٢-١ الربحية الرئيسية للسهم:

الربحية الرئيسية للسهم لا تأخذ في الإعتبار أية زيادة محتملة في عدد الأسهم العادية المتداولة نتيجة تحويل أسهم ممتازة أو سندات الى أسهم عادية، وإنما تقتصر على الأسهم العادية المتداولة في نهاية السنة المالية فقط.

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

- الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية: هي صافي الربح بعد الضريبة مطروحاً منه الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة.
- المتوسط المرجح لحملة الأسهم: في حالة عدم وجود تغيرات على رأس المال اثناء الفترة فإن المتوسط المرجح خلال الفترة هو نفس عدد الأسهم في بداية السنة.

مثال: افترض أن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة ٢٠٠,٠٠٠ سهم، وصافي الربح بعد الضريبة ١,٧٠٠,٠٠٠ ريال وعدد الأسهم الممتازة ١٠,٠٠٠ سهم حصة السهم الواحد من الأرباح ١٠ ريال.

الأرباح المخصصة لحملة الأسهم الممتازة = ١٠,٠٠٠ سهم * ١٠ ريال = ١٠٠,٠٠٠ ريال

$$\text{ربح السهم} = (١,٧٠٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠) = ١,٦٠٠,٠٠٠ \text{ ريال} / \text{سهم}$$

٤-٢-٢ حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم:

- يحدث تغيير في رأس المال ويتغير عدد الأسهم المتداولة بسبب:
- ١- زيادة رأس المال نقداً أو تخفيض رأس المال.
 - ٢- شراء أسهم الشركة والاحتفاظ بها (أسهم الخزانة).
 - ٣- زيادة رأس المال بتوزيع أسهم مجانية.
 - ٤- تجزئة الأسهم.

في هذه الحالات لابد من حساب المتوسط المرجح بالفترة الزمنية (عدد الشهور) في تاريخ تغير عدد الأسهم العادية، ويتم معالجة كل حالة على النحو التالي:

١- في حالة زيادة أو تخفيض رأس المال و شراء أسهم خزينة
← ترجح بعدد الشهور المتبقية من السنة.

٢- في حالة توزيع أسهم مجانية و تجزئة الأسهم

← تعالج كما لو أنها تمت من بداية السنة أي ترجح بعدد ١٢ شهراً

ستكون المعالجة بهذا الشكل

×××	عدد الأسهم في أول السنة × ١٢/١٢
××	+ اسهم زيادة رأس المال × عدد الشهور المتبقية / ١٢
(××)	- أسهم نقص رأس المال × عدد الشهور المتبقية / ١٢
(××)	- أسهم الخزينة × عدد الشهور المتبقية / ١٢
××	+ عدد الأسهم المجانية × ١٢/١٢
××	+ عدد أسهم التجزئة × ١٢/١٢
×××	= المتوسط المرجح لعدد الأسهم

مثال (٩-٢) ص ٣٣٣:

افتراض أن شركة العربية للألبان بدأت العام المالي ٢٠٠٦ برأس مال قدره ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال والقيمة الاسمية للسهم ١٠ ريال، وافترض أن الشركة قد وزعت أسهم مجانية في ٢٠٠٦/٥/١ بواقع ربع سهم لكل سهم، كما قامت الشركة بالعمليات التالية على الأسهم العادية خلال عام ٢٠٠٦ م.

العملية	التاريخ	عدد الأسهم
إصدار اسهم جديدة	٢٠٠٦/٣/١	١٢٠,٠٠٠ سهم
إصدار اسهم إضافية	٢٠٠٦/٧/١	٨٠,٠٠٠ سهم
شراء أسهم خزينة	٢٠٠٦/١٠/١	٤٠,٠٠٠ سهم

وحققت الشركة أرباحاً قدرها ١,١٠٠,٠٠٠ ريال عن السنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ولا توجد لديها اسهم ممتازة.

الحل:

أولاً: حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم

العدد المرجح	الوزن	عدد الأسهم	العملية
٢٠٠,٠٠٠	١٢/١٢	٢٠٠,٠٠٠	اسهم أول الفترة ١/١
٥٠,٠٠٠	١٢/١٢	٥٠,٠٠٠	+ اسهم مجانية
١٠٠,٠٠٠	١٢/١٠	١٢٠,٠٠٠	+ اصدار اسهم ١/٣
٢٥,٠٠٠	١٢/١٠	٣٠,٠٠٠	+ اسهم مجانية
٤٠,٠٠٠	١٢/٦	٨٠,٠٠٠	+ اصدار اسهم ١/٧
(١٠٠,٠٠٠)	١٢/٣	٤٠,٠٠٠	- سهم خزينة ١/١٠
٤٠٥,٠٠٠			= المتوسط المرجح لعدد الاسهم

ثانياً: حساب ربح السهم

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

$$\text{ربح السهم} = \frac{1,100,000}{405,000} = 2,72 \text{ ريال/ سهم}$$

٤-٢-٣ الربحية المخففة للسهم:

- من المهم للمحلل المالي أن يتعرف على الربحية المخففة للسهم حتى يعرف أثر الأسهم العادية المحتمل اضافتها في المستقبل القريب الى عدد الأسهم العادية نتيجة لحقوق ممنوحة لأصحاب الحقوق الآخرين بخلاف حملة الأسهم العادية.
- الربحية المخففة للسهم هي نصيب السهم العادي من الأرباح بعد الأخذ في الاعتبار كل ما هو محتمل أن يضاف الى عدد الأسهم العادية في تاريخ اعداد القوائم المالية.
- تشمل الحقوق القابلة للتحويل الى اسهم عادية ما يأتي:
 ١. حقوق الأسهم الممنوحة لأصحاب المصالح كالمديرين والعاملين.
 ٢. الأسهم الممتازة القابلة للتحويل الى اسهم عادية.
 ٣. السندات القابلة للتحويل الى أسهم عادية.

كيف يتم حساب الربحية المخففة للسهم

يتم تعديل ربحية السهم على النحو التالي:

١- زيادة عدد الأسهم المرجحة بعدد الأسهم العادية المقابلة لعدد الحقوق أو الأوراق المالية الأخرى القابلة للتحويل الى أسهم عادية.

مثال: اذا كان عدد السندات القابلة للتحويل الى اسهم ١٠,٠٠٠ سند بما يعادل سهمين لكل سند ← يجب إضافة ٢٠,٠٠٠ سهم عادي محتملة التحويل مقابل السندات.

٢- إضافة فوائد أو أرباح الأوراق المالية القابلة للتحويل الى أسهم الى صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية (مع الاخذ في الاعتبار اثر الضريبة في حالة السندات القابلة للتحويل الى اسهم).

مثال: اذا كانت فائدة السندات القابلة للتحويل الى اسهم ٥٠,٠٠٠ ومعدل الضريبة ٢٠% ← الضريبة = ٥٠,٠٠٠ × ٢٠% = ١٠,٠٠٠

يجب إضافة ٤٠,٠٠٠ ريال الى الأرباح (بعد استبعاد الضريبة)

ملاحظات:

قد ينتج عن حساب الربحية في حالة وجود اسهم عادية محتملة ربحية للسهم أقل أو اكبر من الربحية الرئيسية للسهم التي تحتسب للسهم بدون الأسهم المحتملة

إذا كانت أقل ← تعتبر مخففة

إذا كانت أكبر ← تعتبر مضادة للتخفيف، ولا ينظر لها المحلل المالي لأنها تؤدي الى زيادة ربح السهم مما قد يؤدي الى استنتاجات خاطئة، لان الربحية المحسوبة مرتفعة نتيجة إضافة عوائد أوراق مالية قد لا تتحول الى اسهم.

مثال (٩-٣) ص ٣٣٦:

بلغ صافي ربح شركة المروة المساهمة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ريال، والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ٢٠٠٠,٠٠٠ سهم. بالإضافة الى ذلك فإن الشركة أصدرت ٢٠٠٠ سند في ٢٠٠٢/١/١ مدتها ١٠ سنوات، القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ ريال بفائدة ٦% وقابلة للتحويل الى أسهم بواقع ٢٠ سهم لكل سند ومعدل الضريبة ٤٠%. ويتضمن رأس مال الشركة ١٢,٠٠٠ سهم ممتاز قابل للتحويل الى أسهم عادية والقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ ريال وبفائدة ٤%، ومعدل تحويل الأسهم العادية هو ٥ اسهم عادية لكل سهم ممتاز.

المطلوب: حساب الربحية الأساسية والربحية المخففة للسهم.

الحل:

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية}}$$

أولاً: الربحية الأساسية

$$\begin{aligned} \text{قيمة الأسهم الممتازة} &= 12,000 \text{ سهم} \times 100 \text{ ريال/سهم} = 1,200,000 \text{ ريال} \\ \text{أرباح الأسهم الممتازة} &= 1,200,000 \times 4\% = 48,000 \text{ ريال} \\ \text{ربح السهم} &= 600,000 - 48,000 = 552,000 = 2,76 \text{ ريال/سهم} \\ &\quad \underline{200,000} \quad \underline{200,000} \end{aligned}$$

ثانياً: الربحية المخففة

- العدد المحتمل للأسهم في ظل التحويل

$$\begin{aligned}
 & \text{عدد الأسهم العادية} \\
 & 200,000 \\
 & + \text{السندات المحتمل توزيعها} = 20 \times 2000 \\
 & 40,000 \\
 & + \text{اسهم ممتازة محتمل توزيعها} = 5 \times 12,000 \\
 & 60,000 \\
 \hline
 & 300,000 \text{ سهم}
 \end{aligned}$$

- الربح المعدل

$$\text{قيمة السندات} = 2000 \text{ سند} \times 1000 \text{ ريال/سند} = 2,000,000 \text{ ريال}$$

$$\text{فائدة السندات} = 2,000,000 \times 6\% = 120,000 \text{ ريال}$$

$$\text{ضريبة على السندات} = 120,000 \times 40\% = 48,000 \text{ ريال}$$

$$\text{صافي فوائد السندات} = 120,000 - 48,000 = 72,000 \text{ ريال}$$

$$\text{أرباح الأسهم الممتازة} = 48,000 \text{ ريال}$$

$$\text{الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية} = 48,000 - 600,000 = 552,000 \text{ ريال}$$

$$\text{الربح المعدل} = 552,000 + 48,000 + 72,000 = 672,000 \text{ ريال}$$

$$\text{الربحية المخففة للسهم} = \frac{672,000}{300,000} = 2,24 \text{ ريال/سهم}$$

← في هذه الحالة الربحية المخففة للسهم أقل من الربحية الرئيسية.

□ افترض أن معدل تحويل السندات هو ٨ أسهم لكل سند، ومعدل تحويل الأسهم الممتازة هو ٢ سهم عادي لكل سهم ممتاز.

الحل:

$$\text{عدد الأسهم المحتمل} = 200,000 + (8 \times 20,000) + (2 \times 12,000) = 240,000 \text{ سهم}$$

$$\text{ربح السهم} = \frac{672,000}{240,000} = 2,8 \text{ ريال/سهم}$$

← هنا الربحية المحسوبة مضادة للتخفيف ولا يجب الاعتماد عليها في تحليل ربحية الشركة.

٥- تحليل معدل العائد على حقوق الملكية

اهتم العديد من الباحثين بمعدل العائد على حقوق الملكية ونمو معدل العائد على حقوق الملكية لأنه يعكس صورة ربحية الشركة من وجهة نظر المستثمرين. يقيس معدل العائد على حقوق الملكية معدل الربحية الذي تحققه المنشأة على أموال الملاك.

عملية تحليل العائد تساعد في:

- تحديد المؤشرات المالية المكونة لمعدل العائد على حقوق الملكية.
- تحديد نقاط القوة والضعف في مكونات العائد.
- تحديد الأسباب الممكنة لتغيير معدل العائد من سنة الى أخرى وكذلك أسباب اختلافه من شركة الى أخرى.
- تحديد المجالات التي يمكن العمل عليها من جانب الإدارة لتحسين معدل العائد مستقبلاً.

ص ٣٣٩ الى نهاية الفصل
ارجعي الى الكتاب